جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات صادر		
رقم	التاريخ	المرفقات
٤٥٩	٢٠١٧/٨/٢٠	٦ ورقة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المختصرة في ٢٠١٧/٦/٣٠ للشركة .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بدراسة ما ورد بالتقرير من ملاحظات والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

تحريراً في : ٢٠/ ٨ /٢٠١٧

" محاسبة / سعاد علي سيد زيدان "

" بطر ،،،

الجهاز المركـزي للمحاسبـات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

تقريـــر الفحص المحدود

عن القوائم المـــالية المجمعة الدورية المختصرة

للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٧/٦/٣٠

****

إلى الســادة / أعضاء مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة في ٢٠١٧/٦/٣٠ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة المختصرة والمعلومات التى حصلنا عليها من الادارة نشير إلى ما يلى :-

١-عدم حصولنا على إقرارات الإدارة وفقاً لما يقضى به معيار المراجعة المصرى رقم (٢٤١٠) ، **يتعين التزام الشركة بموافاتنا بها .**

٢- تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠١٧/٦/٣٠ بإستخدام بعض القوائم المالية غير معتمدة من مجالس إداراتها لبعض الشركات التابعة ، والشقيقة (فودافون) ، كما لم نوافا بتقرير الفحص المحدود عن مراجعة معظمها . مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية .

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للتحقق من تطابقها مع القوائم – غير المعتمدة - المستخدمة في التجميع ، وكذا تقرير الفحص المحدود عنها .

٣- تضمنت استثمارات الشركة المصرية (الأم) فى شركات تابعة وشقيقة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ نحو ٦٩,٢٢ مليون جنيه قيمة استثماراتها فى الشركة المصرية بفرنسا ، وسبق موافقة مجلس ادارة الشركة المصرية (الأم) فى ٢٠١٤/٧ على زيادة رأس مال الشركة المصرية للاتصالات بفرنسا وتمت الزيادة فى ٢٠١٤/٩ بمبلغ ٣ مليون يورو – المعادل لنحو٢٨مليون جنيه - لإبرام التعاقدات الجديدة لتحديث الشبكة الأرضية ، **ونشير فى هذا الشأن الى :-**

أ- عدم موافاتنا بدراسات الجدوى و الخطه التوسعيه للوقوف على أسباب الزيادة وتوقيتها وفقا للمدرج برد الشركه علي تقاريرنا حيث تبين ان ما تم استخدامه نحو ٩,٣٧ مليون جنيه فقط من اجمالى تلك الزيادة حتي ٢٠١٧/٦/٣٠قيمة اجهزة اتصالات.

يتعين موافاتنا بدراسه الجدوي والخطه التوسعيه للوقوف علي قيمه واسباب الزياده .

ب- لم نتأكد من الإيراد المحقق للشركة الأم من جراء تحملها مصروفات بنحو ١٢,٢٩١ مليون جنيه عن النصف الاول من عام ٢٠١٧ فقط - تمثل قيمة إيراد النشاط للشركة التابعة - فى ظل عدم موافاتنا بالعائد و الخدمات المقدمه للشركه الام .

الأمر الذى يستوجب إنشاء وحدة أعمال بالشركة الام لإظهار الايراد المقابل لتلك المصروفات وهو ما لم يتم على الرغم من سبق إشاراتنا بضرورة ذلك بتقاريرنا السابقة.

٤- لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل والمكالمات بالشركه الام البالغة نحو ٩٨٨ مليون جنيه حتى ٢٠١٧/٦/٣٠، وذلك لعدم موافاتنا بكافة البيانات التفصيلية لمطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات وكهرباء ... الخ) ، وكذا ملخص الحركة المتبادلة

بين الشركة وشركات المحمول وتقرير الحاسب الألى الذى استند اليه قطاع المشغلين عند إعداد مطالبات المكالمات المحلية والدولية لشركات المحمول بالرغم من طلبها بخطابتنا المتكررة وأخرها فى يناير ٢٠١٧ ونشير في هذا الصدد بافادة الشركه بردها بتشكيل لجنة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا عن شركة اتصالات مصر وقد اسفر فحصها عن الاتي :-

ا- وجود اختلافات وتناقضات بين السعات التراسليه المفعلة فنيا بقطاعات التشغيل وصيانة التراسل والجهات المحاسبيه بقيمه نحو ٨ مليون جنيه و لم يشر التقرير للفترة محل الفحص والاثار المحاسبيه المترتبه عليه فضلا عن عدم التزام شركات المحمول بالسعه التراسليه المطلوبه من طرفهم مما يؤثر على دقة ال forecast.

ب- وجود اختلافات في تاريخ المحاسبه بين تقارير ادارة التنسيق الهندسي ونظام ال kam نتيجة وجود مشاكل فنيه او عدم استلام العميل للدائرة ورفضه للفواتير الخاصه ببعض الدوائر .

ج- طول الفترة الزمنيه ما بين اصدار رقم الدائرة للطلب حتى طلب العميل اصدار امر الشغل .

وقد اوصت اللجنه بتلافي اسباب تلك الاختلافات لتعظيم الايرادات .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل والمكالمات وتفعيل ونهو اعمال اللجنه لكافة شركات المحمول والانترنت وتنفيذ توصياتها .

٥- عدم كفاية المخصص المكون بالشركه الام بشأن كل من :-

أ - الخلاف القائم بين الشركة الأم وشركة أورانج مصر (موبينيل سابقا) حيث بلغ قيمة الخلاف نحو ٦٢٨ مليون جنيه (عن الفترة من ٢٠٠٨/٩/٣ حتى نهاية يونيو ٢٠١٧) والمكون عنه مخصص بنحو ٣٩٤ مليون جنيه .

ب - القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء بالشركة الأم والمكون لها مخصص بنحو ٥ مليون جنيه ، ولم نواف بدراسة صادرة عن الشئون القانونية للوقوف على مدى كفايته .

ج - المطالبات الواردة من جهات إدارية مختلفة بالدولة وفقاً لأحكام صدرت ضد الشركة الأم (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي المقام عليها سنترالات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦٦ مليون جنيه .

يتعين دراسة تدعيم المخصصات اللازمة فى هذا الشأن .

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعداله ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي المجمع للشركه في ٢٠١٧/٦/٣٠و عن نتائج أعمالها المجمعه و عن تدفقاتها النقديه عن الستة أشهر المنتهيه في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١-ظهر نصيب السهم الأساسي فى الأرباح وفقاً لقائمة الدخل المجمعة لشركة تى داتا عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠ بمبلغ ٩,٥٩ جنيه بينما بلغت نحو ٠,٠٧ جنيه عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٧/٣/٣١ وذلك كنتيجة لارتفاع ايرادات النشاط خلال الربع الثاني عن الربع الاول من عام ٢٠١٧ بنحو ٧٤,٦ مليون جنيه مقابل انخفاض تكاليف النشاط بنحو ١٥٦,١٥٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة ، و لم نقف علي أسباب ذلك ، كما لم نقف علي اسباب إنخفاض كلاً من إيجار دوائر دولية و تكلفة أجهزة رواتر مباعة و مؤجرة .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق عرضه.

٢-لم يتم موافاتنا بأية مستجدات فى أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه والسابق تشكيلها منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك على الرغم من إفادة الشركة بأنه سيتم موافاتنا بكافة التطورات وهو ما لم يتم ونشير لعدم موافاتنا بمحضر الجرد لاصول الشركه قبل إتخاذ قرار التصفيه عام ٢٠٠٩كما لم نواف بحساب التصفيه ولا بكيفيه التصرف في أصول الشركه من بنيه تحتيه و خلافه ،ونشير الي عدم تحديد مده لنهو أعمال تلك اللجنه بالمخالفه لقواعد ومعايير حوكمه الشركات.

٣-ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات المتاحة للبيع والشقيقة **نورد بشأن بعضها ما يلى :-**

-تضمن حساب استثمارات مالية متاحة للبيع ٦٠ مليون جنيه قيمة استثمارات الشركة المصرية فى شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥% من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد بنحو ١٨,٤٩٩ مليون جنيه فقط حتى ٢٠١٧/٦ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً .

يتعين موافاتنا بموقف التصفيه وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع .

- تضمن حساب الاستثمار فى شركات متاحة للبيع نحو ١١,٥٢٤ مليون جنيه قيمة الإستثمار بشركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

- تم مد أجل تصفية **شركة النيل للاتصالات (متاحة للبيع)** بناء علي موافقة الجمعية العامة العادية لها المنعقده في ٢٠١٧/٤/١٢ لمدة عام أخر ينتهي فى ٢٠١٧/٢/٢٨ لحين البت فى القضايا.

يتعين موافاتنا بموقف القضايا المتداولة مع الشركة المذكورة.

٤- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات **ومن امثلة ذلك :** -

أ- الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى (شركة شقيقة ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦) بنحو ١٠ مليون جنيه وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير ، وقد بلغ نصيب الشركه الأم في جمله خسائرها - بقوائمها المعتمده - نحو ٩,٥٥٧ مليون جنيه حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وتجدر الاشارة الى بلوغ جملة خسائرها ٢٦,٧٦٤مليون جنيه بنسبة ٩٥,٦% من رأسمالها المصدر كما لم يتبين لنا تجديد الترخيص الممنوح للشركة ومدة تجديده ولم يتم موافاتنا بقوائمها المالية فى الفترة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠ للتحقق من نصيب الشركة الأم فى جملة خسائرها عن الفترة المذكورة .

يتعين موافاتنا بالاجراءات القانونية المتخذة من قبل مجلس إدارة الشركة المذكورة بشأن تأخر المساهمين في سداد نصيبهم في رأس مال الشركة وضرورة اتخاذ الاجراءات التصحيحية للنهوض بنتائج أعمالها لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة الأم وموافاتنا بكافة ما سبق عرضه .

ب- الشركة العربية لتصنيع الحاسبات : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر – ولم يتم التأشير

بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، ونشير لتفاقم خسائر الشركة المذكورة وبلوغ جملتها ٦٢,٥٢٦ مليون جنيه حتى ٢٠١٦/١٢/٣١-أخر قوائم تم موافاتنا بها - بنسبة ٨٩,٣% من راسمالها المصدر .

يتعين موافاتنا بنتيجة الاجتماع مع المساهمين غير المسددين لحصصهم مع حث الشركة على النهوض بنتائج أعمالها ، ودراسة مدى جدوى إستمرارها أو تصفيتها تطبيقاً للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع موافاتنا بأليات التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٤/٧/٢ حفاظاً على حقوق الشركة الأم .

٥- لم يتم موافاتنا بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية لبعض الشركات المتاحة للبيع حتى شهر ٢٠١٧/٨- عن قوائمها المالية المنتهية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ وكذا قوائمها الماليه المنتهيه في ذات التاريخ .

يتعين سرعة موافاتنا بها .

مديرو العموم
نواب مدير الإدارة

" محاسب/ تامر سيد حسن "	"محاسبة/شرين المغربي"	" محاسبة/عبير طلعت عبد العزيز"
" محاسب /ايهاب سالم محمود"	" محاسبة / رضوة محمد أمين "	

وكيلا الوزارة
نائبا أول مدير الإدارة

" محاسب / عاطف صبحى حسن "	" محاسبة / وفاء محمد يوسف "

يعتمد ،،،

الوكيل الاول
مديرة الادارة

" محاسبة/ سعاد على سيد زيدان "

تحريراً فى : ٢٠ / ٨ / ٢٠١٧